اسرائيل التي تتفاخر بنفسها وبقوتها الاقتصادية والعسكرية ليست سوى دولة تابعة للولايات المتحدة في كل المجالات

١ـ الاستقلال الاقتصادي

منذ الخمسينيات عندما لم يكن لدى دولة اسرائيل مال تدفعه مقابل القمح والوقود، تحدث دافيد بن غوريون عن الاستقلال الاقتصادي. كان لديه حلم. في مطلع السبعينيات تحدث قادة الدولة عن خطة اقتصادية لانجاز الاستقلال الاقتصادي. الفكرة كانت زيادة الصادرات بوتيرة سريعة حتى تمول كل الواردات، وبذلك لا تكون هناك حاجة للتسول أمام أعتاب المُقرضين والمانحين.

في عام 2005 وصلت اسرائيل الى وضع أصبحت فيه الصادرات الى جانب الهبات الممنوحة من الولايات المتحدة والمانيا ويهود الشتات مُعادلة للواردات. فهل يعني ذلك أننا قد وصلنا الى الاستقلال الاقتصادي؟ ليس بالتحديد.

العجز في ميزان المدفوعات لا يملك المغزى الذي كان يملكه في السابق لأن سعر العملة الصعبة حر، ولذلك سيصل ميزان المدفوعات دائما الى نقطة التوازن. اذا لم تقم الولايات المتحدة والمانيا ويهود الشتات بتحويل 4 مليارات دولار لاسرائيل، فسينشأ نقص في الدولارات ويحدث انخفاض في قيمة العملة فتزداد الصادرات وتقل الواردات، وينشأ توازن جديد في ميزان المدفوعات. المشكلة هي أن الفائدة في هذه العملية سترتفع، والنمو الاقتصادي سيقل، فتضطر الدولة الى رفع الضرائب حتى تمول نفقاتها. أي، أن مستوى حياة الجمهور سينخفض.

ولكن المنح والهبات هي جزء من الصورة فقط. يتوجب أن نذكر دائما الدعم الاقتصادي الامريكي الذي يحول دون فرض العقوبات في الامم المتحدة، والدعم العسكري الذي يوفر لاسرائيل تفوقا عسكريا، والدعم العلمي. أي أن اسرائيل في العام الـ 58 من استقلالها ـ وهذه مسألة ليس من اللطيف ذكرها ـ بعيدة لسنوات ضوئية عن الاستقلال. هي ليست أكثر من دولة تبعية امريكية.

2ـ استقلال اصولي

ايهود اولمرت خضع لشاس. هي ستنضم للحكومة من دون أن تكون ملتزمة بخطة الانطواء. اولمرت تنازل ايضا عن الانجاز الأكبر الذي حققته حكومة شارون: معادلة مخصصات الاطفال.

العائلة الاصولية ذات الـ 12 طفلا، وزوجين لا يعملان، ليست «عائلة كبيرة مباركة» وانما هي عائلة «كثيرة الاولاد». هذه عائلة تعيش في الفقر برغبة منها. كل طفل يولد فيها يولد للفقر ويبقى في الفقر كل حياته. هو لن يحظى بدراسة الرياضيات والانكليزية والعلوم، ولذلك لن يستطيع كسب عيشه بكرامة وانما سيبقى معتمدا على طاولة نشطاء شاس السياسيين ويهود هتوراة، ومرتكزا عليهم. لذلك سيصوت من اجلهم، الأمر الذي لن يجعله مستقلا أبدا.

بدلا من انتهاء عملية مساواة المخصصات في عام 2009، كما حدد القانون الذي بادر نتنياهو الى سنه، وافق اولمرت على ايقاف العملية. الأمر الوحيد الذي حققه هو أن كل طفل يولد سيحظى بمبلغ موحد وقيمته 148 شاقلاً شهريا دون علاقة بترتيبه في العائلة.

3ـ حماية شمولية

طالب المعهد الديني، يسرائيل وولس، من الطائفة الاصولية، خرج من السجن قبل عدة ايام بعد أن اشتعلت القدس عدة ايام في مظاهرات ضد اعتقاله. الطفل وولس أُدخل الى المستشفى وهو يعاني من نزيف دماغي وجروح وآثار عض وعنف. وبعد ذلك بأيام توفي الطفل. وولس اعترف في تحقيق الشرطة أنه قد نكل بالوليد منذ أن ولد لهذا العالم بسبب نفوره من تشوه موجود في رقبته.

كل ذلك لم يمنع ثمانية حاخامات لتوانيين من الاعلان بأنه بريء من أي ذنب. الصحف الاصولية كتبت أنه ليس مذنبا، ومئات البيانات في مئة شعاريم دعت الجمهور لمساعدته في تمويل الدفاع عن نفسه. هم قالوا أن عدم تخلي زوجته عنه يؤكد براءته. كما أن الجميع، حسب قولهم، يؤكدون أنه شخص طيب، ولذلك لا يمكن أن يكون قد فعل ذلك لطفله.

نحميا شترسلر
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/5/2

السنة الاولى من ولايته ستكون حاسمة

على اولمرت أن يضع جانبا الأهداف الثانوية والتفرغ للعملية التاريخية لتقسيم الارض

تحتفل اسرائيل بيوم استقلالها الـ 58 على خلفية تبادل الأجيال والشخصيات الحاكمة فيها، وكذلك التغييرات بعيدة المدى في خارطتها السياسية وفي طبيعة الجدل العام بين جمهورها. فبعد سنوات من الخلافات الداخلية التي أصابتها بالشلل أخذت تتشكل في هذه الايام حالة من الاتفاق العام الواسع حول الأهداف القومية، وفي طليعتها الحفاظ على الطابع اليهودي الديمقراطي لدولة اسرائيل وتقليص الفوارق الاجتماعية.

وحكومة ايهود اولمرت الجديدة التي ستبدأ عملها بعد يومين، تظهر في تركيبتها طبيعة توجهاتها لهذه الأهداف، وأن امتحانها سيكون في مدى قدرتها على انجازها.

يمكن لايهود اولمرت أن يتعلم من تجارب من سبقوه، أن السنة الاولى من ولايته ستكون حاسمة، لأن الوقائع العامة التي تتمخض عن نتائج الانتخابات، التي أبقت النظام في اسرائيل من غير «حزب سلطة مستحوذ» عليها، وعدم توفر الاستقرار لحكومات اسرائيلية سبقته، سوف لن يترك له المجال للتردد والمماطلة. يجب عليه أن يضع جانبا كثيرا من الأهداف الثانوية والتفرغ للعملية التاريخية لتقسيم الارض. ووجود عشرات المستوطنات المزروعة في قلب المواطنين الفلسطينيين، التي تُشعل نار النزاع وتزعزع الشرعية الدولية لدولة اسرائيل، تعتبر تهديدا خطيرا للدولة واستقلالها.

من الصعب التفريق بحجم المهمة التي يتولاها رئيس الوزراء. فمهمة تنفيذ «الانطواء» تحتاج الى جهد سياسي ودبلوماسي واقتصادي وأمني كبير. تحتاج الى تجنيد التأييد الامريكي، الى استكمال بناء جدار الفصل وانتشار الجيش الاسرائيلي، والبدء الفوري في تنفيذ برامج وخطط الاخلاء والتعويض والاسكان من جديد لكثير من المستوطنين. هذه كلها تشكل شروطا ضرورية لنجاح المخطط، ومع ذلك، هذا ليس كافيا. إن اخلاء عشرات المستوطنات التي ستكون خارج جدار الفصل، سيكون مرتبطا بحتمية حدوث مواجهة مع «النواة العقائدية» للحركة الاستيطانية التي لم تتنازل بعد عن أحلامها، حتى بعد أن فشلت في منع الانسحاب من غوش قطيف في غزة. لقد سبق لاولمرت أن وعد باجراء حوار مع المستوطنين من اجل ضمان تأييدهم، أو على الأقل التخفيف من معارضتهم، ولكن لا يمكنه الدخول في طريق المساومات معهم لانها ستدفع باتجاه إضعاف خطته وإضاعة الوقت الثمين خوفا من وقوع مواجهة داخلية. ولكن، اذا أظهر قدرة قيادية مصممة على مواقفه وخطته، فانه بلا شك سيحقق أهدافه.

لقد خفف اولمرت خلال المفاوضات الائتلافية من حدة أهدافه في الصيغ التي اتفق عليها، عن تلك التي كانت معلنة قبل الانتخابات، فقد امتنع عن استعمال كلمة «الانطواء»، وبذلك قام بإرضاء حزب شاس وحرره من الموافقة التي تُفرض عليه، وتأييده فيما بعد لعملية اخلاء المستوطنين. ومع ذلك، فاننا نأمل أن تكون هذه مجرد تنازلات تكتيكية لا تدل على ضعف.

السنة القادمة ستكون مصيرية، وعلى اسرائيل أن تستقبل يوم استقلالها الـ 59 وهي على طريق واضح للانطواء داخل حدودها الجديدة وانهاء الاحتلال. هذه هي الطريق الأفضل لضمان وجودها وازدهارها للسنوات القادمة.

أسرة التحرير
(هآرتس) 2006/5/2

دولة اسرائيل أفضل مما نتصور ومع ذلك فواقعنا صعب أكثر مما نحتمل

مرة في العام يقوم الاسرائيلي المتعب بنصب قامته في يوم الاستقلال ويقنع نفسه بأنه يعيش في بلاد رائعة. ذات مرة كتبوا في مثل هذا اليوم أن وضع الدولة يشبه الوضع الذي قاله ناقد معروف عن موسيقى ماهلر: «هي ليست سيئة كما تبدو للسامعين». وبالفعل، الناس عندنا يتذمرون ويشتكون، إلا أن وضعهم الشخصي أفضل بكثير مما يبدو عليه، والاسرائيليون يستطيعون النظر الى الوراء باستمتاع في نهاية المطاف: اسرائيل محسوبة على الجيوش الخمسة الأقوى في العالم، وهي من ضمن نادي الدول الثماني التي تمتلك الأقمار الصناعية، ومن الدول السبع النووية.

وبعد يوم واحد من الاحتفالات البهيجة، يعود المواطن لواقعه اليومي مكتشفا أن الشرطة قد جرت سيارته من الطريق، أو انها قد سُرقت أو أن بيته قد اقتُحم. الشرطة في أغلب الحالات تعطيه شهادة لشركة التأمين حول الحادث. لا تحلم حتى بالقاء القبض على اللصوص، وفي غضون ذلك يتربص مغتصب مختبئ في احدى الزوايا المظلمة ليسرق عذرية بناتنا وشرف نسائنا. لو كانت الشرطة قد تحركت بالشكل المطلوب ضد الجريمة، بنفس الفاعلية التي تصدر فيها الأوراق والتقارير للمواطنين حول الحوادث، لكانت بلادنا أكثر أمناً.

على الرغم من ذلك نحن دولة قانون تخضع لقوانين التسويف المعتادة. المواطن في اسرائيل ينتظر خمس سنوات للحصول على ترخيص لسد شرفة منزله. جهاز العدالة رائع، إلا أن قلة متميزة هي التي تنجو من التسويف والمماطلة. أنا أعرف شخصا استغرقت دعواه في محكمة العمل ثماني سنوات. فهل هذه عدالة؟.

حياة الاسرائيلي صعبة منذ ولادته. من الحاضنة في الحضانة التي تطلق عليه شتى الألقاب السيئة مثل «إستي القبيحة» و«السمين» و«زانية»، ناهيك عن المربيات المريضات نفسيا اللواتي يُكلفن بالاطفال الصغار الذين أودعوا أمانة في أيديهن. والوالدون العصبيون الذين يضربون اطفالهم ويقتلونهم، وإن كان لديهم حظ وكانوا من أبناء الطائفة الاصولية، يُخلى سبيلهم من السجن بحجة أن القاتل كان في حالة عصبية عندما ضرب رأس طفله بالجدار. وعندما يصل الطفل الى سن المدرسة يأخذ معه السكين الى جانب شطيرته أو أي اسلحة اخرى دفاعا عن نفسه أو لأغراض هجومية.

وما أن يحصل على رخصة القيادة حتى يخرج الى الشوارع مثل الكاميكازي، فيتحول الأمر الى عملية انتحارية بسببه أو بسبب المهووس القادم من الجهة المقابلة. والطفل الذي ينجو من أيدي المُربيات أو من حوادث الطرق ويخرج من دون مس من صفوف الجيش يتعرض لطعنة سكين في الملهى الليلي ومن غير سبب يُذكر. اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي يوجد في برلمانها حوض استحمام لكل عضو كنيست وربع اعضاء الكنيست فيها وزراء في الحكومة. فهل حصلت اليهودية التي رغبت في أن يكون لابنها رأس وزير على وزراء ذوي مؤخرات قوية.

هرتسل قال انه في اليوم الذي يظهر فيه لص يهودي ستكون لليهود دولة. نبوءته فاقت كل التوقعات. بلادنا تحولت الى جنة عدن للجريمة المنظمة التي لا تقل مرتبة عن ايام شيكاغو في العشرينيات. هي تحولت ايضا الى ارض جذابة للطُعم، والعلاقة بين رأس المال والحكم حولت السياسة فيها الى كلمة قاسية فظة. نحن بين الدول الوحيدة باستثناء دول جنوب افريقيا التي يخرج فيها المسؤولون الحكوميون من الخدمة وهم من أصحاب الملايين. اسرائيل هي مرة مركز للثراء والملذات، وتارة اخرى هي بلاد للفقراء المتمردين. ولكن يكفي أن نحصي عدد السيارات و«السبعة الكبار» في كل بيت ومئات آلاف المسافرين الى الخارج وعدد المطاعم التي تُفتح ـ حتى ندرك حجم المال الذي يلتف على ضريبة الدخل.

اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي لم يمر عليها يوم خلال كل سنوات وجودها من دون عمل حربي. ولكن الحياة تتواصل فيها كالمعتاد. الاسرائيلي الهستيري يُظهر أعصابه الفولاذية في الاوضاع الازماتية. هو لا يصغي لنصائح الملكة بعد التجوال في الاماكن الخطرة السياحية. حتى العمليات بما فيها عملية ساحل الذهب، لم تمنعه من مواصلة التوجه الى سيناء. من الناحية الاخرى هو يخشى من أكل البيضة الطرية خوفا من انفلونزا الطيور.

نحو 55 في المئة من الجمهور يقولون إن الحكومة الجديدة ليست جيدة. لماذا لم يتوجهوا الى صناديق الاقتراع حتى تكون الحكومة أفضل؟ «التهديد الوجودي» الحقيقي يتربص بالمرضى المزمنين والعجائز الذين تتيح لهم الدولة الموت، أو خوفا من هزة ارضية لوجودنا على خط الانشطار السوري ـ الافريقي. اذا، اجل ليس علينا أن ننسى ايضا التهديد النووي الايراني. ولكن مع عمير بيرتس في وزارة الدفاع والتحذيرات ذات الخمس ثواني قبل سقوط القسام، من الذي يستطيع أن يتغلب علينا؟ فلماذا اذا يبلبل اولمرت رؤوسنا بأربع سنوات قادمة؟ لدينا دولة رائعة هنا والآن، فلماذا التفكير في المستقبل؟

يوئيل ماركوس
معلق دائم في الصحيفة
(هآرتس) 2006/5/2

اسرائيل ستواصل الالتفاف على معضلة انتصار الحركة الاسلامية وادارة النزاع بوسائل من جانب واحد

الجبهة الدبلوماسية الموحدة التي طالبت حركة حماس بتغيير طابعها انحلت عندما حصل قادة الحكومة على دعوات رسمية لزيارة ايران وتركيا بل روسيا وجنوب افريقيا ايضا

■ قبل الانتخابات للمجلس التشريعي، لم تكن عملية السلام أكثر من وهم قضائي. على الرغم من أن العملية لم تُدفن رسميا ولم يلغ أي طرف على نحو مُعلن شيئا من وثائقه الأساسية ـ اعلان المبادىء والاتفاقات التي تصحبه (اوسلو) أو «خريطة الطريق» التي أرست دعائمها «الرباعية» ـ فان العملية موجودة في جمود تام منذ انتهاء محادثات طابا في بداية عام 2001.

قبل أن تُعلَن نتائج الانتخابات في المناطق الفلسطينية ساد اسرائيل رأي أنه لا يوجد احتمال الإحياء المجدد للعملية السياسية في المستقبل المنظور. لهذا لا يهم كثيرا أن خسرت فتح في الانتخابات، لأنها حتى لو كانت قد انتصرت، لما كانت لديها رغبة أو صلاحية لتجاوز خط التنازلات الذي رُسم في الماضي. ويضاف الى ذلك أن قدرة فتح على إبداء المرونة كانت ستحاصرها حماس القوية التي تشارك مشاركة تامة في المؤسسات السياسية الفلسطينية ـ وهو سيناريو تكهن به أكثر المحللين. بكلمات اخرى، لم تكن هناك عملية سلام قبل الانتخابات ولم يكن يتوقع أن تكون بعدها. برنامج العمل المتوقع للفترة التي تلت الانتخابات لم ينحصر في صنع السلام بل في ادارة النزاع، ومن هذه الناحية لا يُغير انتصار حماس شيئا.

إن ما يتغير مع فوز حماس بالسلطة هو طابع اللاعب الرائد في الجانب الفلسطيني وصورته، وهو شيء يُبسط في واقع الأمر، وعلى نحو هزلي، تحدي ادارة النزاع. يواجه اسرائيل الآن خصم فلسطيني، خلافا لسلفه ـ فتح، لا يكشف عن استعداد ما لتليين اللغة التي يصف بها أهدافه النهائية ـ القضاء على اسرائيل ـ أو الوسائل التي سيأخذ بها لاحراز الغاية، ومن ضمنها الارهاب. البديل غير المرغوب فيه الاول الذي يواجه اسرائيل ـ الاعتراف بامكانية أن تستطيع حماس، على أثر انتصارها الانتخابي، أن تعمل كلاعب شرعي في الساحة الاقليمية والدولية في النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني من غير أن تُغير على نحو معلن أهدافها وطرقها المعلنة.

من اجل نفي هذا البديل يجب على اسرائيل أن تضطر حماس الى واحد من اثنين: إما أن تفشل، وتفقد بذلك تأييد الشعب الفلسطيني، وإما أن تتغير «من اجل منع الفشل» وأن تصبح بذلك طرفا في المحادثات تستطيع اسرائيل القبول به كشرعي. بيد أن العمل الأكثر جدوى الذي تستطيع اسرائيل الأخذ به للتسبب لواحدة من هاتين المنتيجتين، هو قطع أي علاقة بالسلطة الفلسطينية التي تسيطر عليها حماس، ووقف تحويل أي مساعدة اليها. إن خطوات كهذه ستجعل من الصعب على حماس أو ربما تمنعها من أي امكانية لتحقيق وعودها بتحسين عمل السلطة الفلسطينية، وبخاصة تقديم الأمن العام والرفاهية للسكان. المشكلة هي أنه اذا نجحت اسرائيل بذلك، فان هذا «النجاح» سيصبح عائقا أمامها: لأن اسرائيل ستتهم بأن سياستها قد زادت المعاناة والفقر بين السكان الفلسطينيين. إن هذه النتيجة غير المرغوب فيها هي الطرف الثاني من المعضلة التي يجب أن تواجهها اسرائيل.

هذه المشكلة، في هذا المقام، تربض عند مدخل حكومات اخرى أعلنت عن حماس كمنظمة ارهابية ولهذا دُفع مراقبون اجانب، من الفور بعد الانتخابات في السلطة الفلسطينية، الى أن يأملوا أن تحل حماس نفسها هذه المشكلة عندهم بزيادة اعتدالها عن رغبة منها. هذا الأمل أُدرج في نظرية فحواها أن الواقع السلطوي يفرض على الحركات السياسية أن تتصرف بمسؤولية حتى لو كانت ذات ايديولوجية متشددة جذورها عميقة. لا يجب أن نُخرج من نطاق الامكان تطورا كهذا في حالة حماس ايضا، كما تشير تصريحات ما لناطقين حاولوا بعد الانتصار في الانتخابات أن يصوغوا لمنظمتهم صورة أقل تهديدا. من جهة ثانية، ليس تطور كهذا غير ممتنع بالضرورة، كما يدل تاريخ الثورة الايرانية، والنظام الاسلامي في السودان ونظام طالبان في افغانستان. حتى لو تم تغير الصورة المفروض هذا، فسيمر وقت طويل الى أن يكون في الامكان تعرُّف تغير حقيقي في الادراك. الى أن تنضج عملية كهذه، لن تريد اسرائيل ولن تستطيع الأخذ بسياسة «اجلس ولا تفعل». مع عدم وجود دلائل على كون العكس صحيحا، فان فرض عمل موجهي اسرائيل سيكون، في شبه اليقين، أن السلطة الفلسطينية بقيادة حماس لن تُغير نفسها في المستقبل المنظور من غير أن تتغير الظروف التي تدفعها وتحفزها على التغير، تغيرا جديا.

ولما كان لاسرائيل قدرة محدودة على إرغام حماس على التغير تغيرا مباشرا، فانها قد تحاول التسبب لتغييرات في طابعها بضغوط غير مباشرة، أي بمحاولة اقناع الرأي العام الفلسطيني. من ناحية نظرية يمكن لهذه الجهود أن تشتمل لا على عقوبات فقط بل على حوافز ايضا. مثلا، تستطيع اسرائيل أن تزن اقتراح تجديد التفاوض السياسي بشرط أن تعترف حماس باسرائيل، وأن تُجيز اتفاقات موجودة، وأن تتخلى عن الارهاب، وتندد به، وأن تحل ما تسميه اسرائيل وخريطة الطريق «البنى التحتية للارهاب»، أي عصاباتها المسلحة وعصابات منظمات فلسطينية اخرى. ورغم أن حماس نفسها قد عارضت معارضة دائمة التفاوض مع اسرائيل، فانها يمكن أن تستجيب لاقتراح كهذا. لكن احتمال ذلك يبدو واهيا لكون حماس تلّح في أنه يمكن وزن نشاطات كهذه اذا ما حصل أصلا، فقط بعد أن تستجيب اسرائيل لقائمة شروط متشددة لحماس. بمقابلة ذلك، هناك احتمال أن يثير اقتراح كهذا لاسرائيل ضغطا عاما يدفع الى اعتدال ما.

هناك امكانية أخرى قد تزنها اسرائيل هو الالتفاف على حماس واقتراح ادارة تفاوض مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية، التي ما تزال تسودها منظمة فتح والتي هي المحادث الفلسطيني الرسمي في الدورات السابقة من التفاوض. أو أن تقترح اسرائيل تفاوضا مع محمود عباس، الذي ما يزال رسميا المسؤول عن الشؤون الخارجية والأمن في السلطة الفلسطينية بفعل عمله رئيسا منتخبا للسلطة. ولكن حتى اذا وافقت حماس على عدم معارضة اجراء سياسي كهذا، لاسباب مرونة تكتيكية، فان العملية ستخدم غايات اسرائيل فقط اذا ما تم الحصول على اتفاق تقبله اسرائيل وجزء كبير كاف من الجمهور الفلسطيني ليضطر حماس الى قبول هذا الاتفاق أو الى اخلاء وسط الحلبة السياسية. إن دورة اخرى من التفاوض العقيم ستزيد من عمق الاشمئزاز من خصوم حماس، في حين أن حماس لن تُصاب بأذى بل ستقوى في تصميمها العقائدي. وعلى ذلك يميل ميزان التقديرات الى اتجاه استنتاج أنه لا توجد لاسرائيل مصلحة في ادارة تفاوض مع أي جهة فلسطينية ما عدا الممثلة ذات الصلاحية التي هي حماس الآن.

ليس من المفاجىء اذا أن أكثر الاقتراحات لتغيير حماس انحصرت في وسائل ضغط تجعل من الصعب عليها السيطرة، وخاصة القطيعة الدبلوماسية والاقتصادية للسلطة الفلسطينية. استعملت اسرائيل عوامل قطيعة كهذه من فورها مع العلم بنتائج الانتخابات للمجلس التشريعي عندما استقر رأيها على تعويق تحويل اموال الضرائب والجمارك التي تجبيها من اجل السلطة وتقييد أو تعويق حركة البضائع من خلال معبر كارني لمدد زمنية. ابتدأت اسرائيل ايضا تفاوضا لاقناع دول اخرى بالامتناع عن علاقات سياسية ومساعدة مالية للسلطة الفلسطينية التي تترأسها منظمة ارهابية، بحسب تعريف حكومة الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي. تمت اجراءات كهذه في اطار منطق الضغط غير المباشر. السلطة الفلسطينية متعلقة بمصادر خارجية بنسبة تقرب من نصف موازنتها السنوية، التي تقف عند نحو ثلاثة مليارات دولار، وتبلغ المساعدة الخارجية للفرد الآن نحو 500 دولار للعام، أي ما يقرب من نصف الناتج المحلي الخام للفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة. ربما لا تستجيب حماس نفسها للتعبيرات المالية للمعارضة الاسرائيلية أو الدولية ـ رغم أن بعض الناطقين عن الحركة قد عبروا عن تفهم الحاجة الى تحسين الصورة السلبية التي علقت بها في العالم ـ لكن الافتراض هو أن الاقتطاع من المساعدة الخارجية سيفضي الى ألا تستطيع السلطة دفع الرواتب وتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، وستكون النتيجة شعورا عاما بالمرارة يضطر حماس الى أن تُعرّف نفسها من جديد بمفاهيم تكون أكثر قبولا عند اسرائيل والدول المانحة. لكن عوائق كثيرة تواجه هذا التوجه. الاول هو أن الأمر غير قابل للتنفيذ. فالجبهة الدبلوماسية الموحدة التي اشترطت كل صلة بقادة حماس بأن تُغير المنظمة طابعها، انحلت حتى قبل أن تتم صياغتها، عندما حصل قادة حماس على دعوات رسمية لزيارة لا الدول الاسلامية فقط مثل ايران وتركيا، بل روسيا وجنوب افريقيا ايضا. وفيما يتعلق بالمساعدة، أعلنت بعض الدول المانحة، وبخاصة الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة، أن اقامة حكومة حماس ستؤثر بالتأكيد في المساعدة الرسمية التي تُقدمها الى السلطة (رغم أن الاتحاد الاوروبي قد أجاز زيادة «طوارىء» لـ 140 مليون دولار لحكومة فتح الانتقالية بعد الانتخابات وحول 78 مليونا بعد تعيين المجلس الوزاري الجديد لحماس)، لكنها ستعوض من تقليص المساعدة بدعم أكبر للمنظمات الدولية، والاتحادات، وجهات اخرى تُقدم «مساعدة انسانية» في الضفة الغربية وفي قطاع غزة. اذا كان هذا شكل الأمور، فان تأثير إنقاص المساعدة الرسمية وزيادة المساعدة غير الرسمية في الاقتصاد الفلسطيني، في نهاية الحساب، يتوقع أن يكون غير طائل. يضاف الى ذلك أنه يوجد احتمال معقول لأن تنجح حماس في الوقت نفسه في الحصول على مساعدة مباشرة كبيرة من مصادر اخرى بالاضافة الى الدول التي منحت حتى الآن ـ ايران أو منتجات النفط العربية مثل العربية السعودية. وعلى ذلك هناك احتمال ضئيل أن تستطيع اسرائيل، حتى اذا ما واصلت وضع يدها على اموال ضرائب السلطة الفلسطينية، قيادة معركة دولية مجدية للضغط المالي للفلسطينيين، الذي يجبي من حماس نتيجة سياسية مطلوبة.

وثانيا، ربما لا ينجح إرغام اقتصادي في أن يكون قابلا للتنفيذ. من المفهوم أن وقف تحويل الاموال ليس وسيلة الضغط الاقتصادي الوحيدة التي تستطيع اسرائيل استعمالها. يوجد على الأقل امكان افتراضي لاستعمال وسائل أكثر التواء، مثل منع الإمداد بالكهرباء، والماء والوقود. تستطيع اسرائيل نظريا لا أن تتسبب فقط بضائقة اقتصادية أشد في المناطق بل بمعاناة عميقة ومتصلة ايضا. لكن إرغاما كهذا لن يفضي بالضرورة الى «النجاح» بمفهوم ضغط عام لـ «الاستقامة» مع اسرائيل لا تستطيع السلطة الصمود له. انه قد يفضي بنفس المقدار ايضا الى زيادة الغلو في الجمهور الفلسطيني أو الى انهيار تام للنظام العام في مناطق السلطة، وستكون النتيجة فوضى لن تُجدي بالضرورة على تقديم أهداف اسرائيل الأمنية وأهدافها الاخرى. وثالثا (وهو الأهم)، ليس مما يقبله العقل أبدا أن تستطيع اسرائيل تحقيق سياسة كهذه، فضلا عن أن تواصلها لوقت طويل. والسبب هو، أن المعايير المعمول بها اليوم في النظام الدولي وفي اسرائيل لن تُجيز سلوكا كهذا، وبيقين مع انعدام نشاط ارهابي كثيف من الفلسطينيين نحو اسرائيل. إن المعايير نفسها تُذكر في كل نقاش حول عقوبات اقتصادية، والتعليل الأقوى المضاد للعقوبات هو أنه لا ينبغي التسبب بمعاناة للسكان بسبب أفعال قياداتهم أو اخفاقاتها. يوجد لهذا التعليل قوة كبيرة عندما يكون الحديث عن حكومة لم تُنتخب انتخابا ديمقراطيا وتفرض وجودها وسياستها على السكان الذين لا يؤيدونها بالضرورة، ويفقد هذا التعليل من قوته الاخلاقية عندما تكون الحال حال حكومة ـ مثل تلك التي تترأسها حماس ـ اختيرت في انتخابات ديمقراطية وبرنامجها الحزبي معروف واضح للجمهور. وكذلك ايضا، اذا لم يكن هناك تهديد حقيقي جاد مثل حرب شاملة بقيادة حماس موجهة الى اسرائيل، لن تستطيع اسرائيل أن تُسوغ في نظر مواطنيها وفي نظر العالم سياسة تجويع الفلسطينيين لكي يخضعوا ويضطروا حماس الى الخضوع. حتى في وضع غال كهذا، ستفضي خطورة التهديد بالتأكيد الى عمل مضاد عسكري واسع، لا الى سياسة موجهة من التجويع وتدمير وسائل العيش.

خلافا للرأي السائد في البلاد وفي العالم، الضرورات المتصادمة التي نشأت مع فوز حماس في الانتخابات لم تنشىء واقعا سياسيا جديدا تماما. إن فوز حماس بالسلطة في السلطة الفلسطينية شحذ فقط وزاد من عظم المعضلة التي تواجهها اسرائيل على الأقل منذ أن فَشل التفاوض السياسي واندلعت الانتفاضة الثانية في عام 2000. لم تستطع اسرائيل في ايام سلطة فتح برئاسة ياسر عرفات ادارة تفاعل مُجد مع الفلسطينيين، ولم تستطع كذلك أن تُغير طرف التحادث الفلسطيني بطرق تُمكّن من تفاعل مُجد، رغم أنها كررت استخدامها من آن لآخر وسائل إرغام أو عقوبة كتلك التي توزن أو تُطبق الآن على حماس. لم تستطع اسرائيل آنذاك ايضا استعمال وسائل أكثر تشددا بسبب القيود والضرورات الداخلية والدولية على تصرفاتها. عندما وجدت اسرائيل نفسها بين طرفي المعضلة، استخدمت أكثر فأكثر وسائل من جانب واحد (الانفصال، وجدار الفصل، والتحصن في المواقع) والتي لم تهدف الى إحداث تغييرات في السياسة الفلسطينية بل الى الدفاع عن اسرائيل منها، ولتكن التطورات في السلطة ما كانت. إن انتصار حماس يقيم هذه المعضلة على صورة أكثر حدة وسيصعب على اسرائيل أكثر أن تستعمل الحيلة بين البديلين. إن الواقع اليومي سيفرض على اسرائيل نشاطا ملتويا غير متصل يشتمل على تنسيق تقني في المستويات الدنيا مع موظفي السلطة الفلسطينية أو السلطات المحلية. ولكن بمفاهيم استراتيجية أوسع، عدم القدرة على الاختيار من بين البدائل المتصادمة، والذي أصبح أكثر حدة مع فوز حماس، يفضي الى استنتاج أن النتيجة الأكثر توقعا لنصر حماس ـ اذا لم يطرأ تغير غير متوقع على موقف الحركة الأساسي ـ ستكون أن تواصل اسرائيل الطريقة التي ابتدأت السير فيها، أي، الالتفاف على المعضلة وادارة النزاع بوسائل من جانب واحد.

مارك هيلر
كاتب
(هآرتس) 2006/5/2

مسلحون فلسطينيون من كتائب الياسر التابعة لحركة فتح خلال تدريبات في مخيم رفح جنوب غزة